



المؤتمر الوزاري الأورو إفريقي حول الهجرة والتنمية

الجلسة الافتتاحية

كلمة السيد محمد بن عيسى
وزير الشؤون الخارجية والتعاون

الرباط 10 - 11 يوليوز 2006

أصحاب المعالي السادة الوزراء،
أصحاب السعادة السيدات السفيرات والسادة السفراء،
الحضور الكرام،

اسمحوا لي في البداية أن أرحب بكم في المملكة المغربية، الأرض الإفريقية، وفضاء اللقاء الرحب مع القارة الأوروبية. وأود كذلك أن أوجه التحية إلى كافة الدول الشقيقة والصديقة على المستوى الرفيع الذي حرصت على أن تحضر به أعمال هذا المؤتمر، مما يترجم الأهمية التي توليها دولنا لمسألة الهجرة موضوع مؤتمرننا اليوم.

إن حضورنا في هذا الفضاء دليل واضح على روح الأخوة والتضامن القائمة بين بلداننا. وفي إطار هذا التضامن الإقليمي والدولي يمكن لنا اليوم أن نقدم أجوبة عملية ، ومستدامة ، وإنسانية للقضية المركزية لتدبير تدفق الهجرة.

وفي هذا التوجه ، تكمن أهمية التفكير سويا في مختلف جوانب ومراحل مسلسل الهجرة في شموليته، وفي إطار منهجية تلزم دول المصدر، ودول العبور، ودول استقبال المهاجرين. وتتطلب منا المرحلة في الوقت الحاضر الذهاب أبعد من الخطابات، في اتجاه إرساء أسس تعاون متجدد بين إفريقيا وأوروبا.

ففي ظل ظرفية تتوالد فيها الأزمات الإنسانية بفعل التدفقات المكثفة للمهاجرين غير الشرعيين، يتحتم علينا مواجهة الأسباب العميقة التي تسبب ظاهرة الهجرة هذه، والتي أصبحت وللأسف تتفاقم حدتها بشكل مقلق.

وقد دعا صاحب الجلالة الملك محمد السادس ، نصره الله ، في مناسبات مختلفة إلى تبني مقاربة شمولية وبرؤية تضامنية في محيطنا الإقليمي لمعالجة كافة جوانب المعضلة ، وبصفة خاصة الأسباب العميقة التي أفرزت هذه الظاهرة التي يعتبرها جلالته " معضلة هيكلية ".

ومن منطلق هذا التوجه ، جاءت مبادرة المغرب وإسبانيا والمدعومة من قبل فرنسا ، بالدعوة إلى عقد مؤتمر يجمع الدول الأوروبية والدول الإفريقية المعنية بطرق الهجرة في إفريقيا الوسطى والغربية لبحث هذه الإشكالية في إطار سياسة تضامنية ومسؤولية مشتركة . ويعتبر لقاءنا هذا بداية لمسار متجدد وتدرجي ومنتظم يهدف إلى الاستمرارية في طريق المعالجة الحقيقية للمشكلة .

وبهذا الخصوص، فنحن مطالبون بتوحيد الجهود، وتعبئة الموارد المالية واللوجيستكية اللازمة من أجل الحفاظ على حقوق وكرامة المهاجر، حيث لا يمكن لبلد بعينه أن يتحمل لوحده ثقل المسؤوليات الإقليمية والدولية تجاه هذه الظاهرة. وأغنتم هذه المناسبة لأنوه بالعمل المتميز الذي يقوم به المجتمع المدني، الذي يعتبر حليفا أساسيا لإنجاز هذه المهمة المعقدة.

إن إشكالية الهجرة غير الشرعية، التي أصبحت هاجسا يؤرق المسؤولين في أوروبا وإفريقيا و باقي العالم، لا يمكن حصرها ومعالجتها بناء على مقاربات أمنية فحسب، إذ لا يمكن للمجتمعات التي تسودها الرفاهية ، من خلال اتخاذها إجراءات قانونية ، أن تترك جانبا وباستمرار الفضاءات التي يعمها الفقر ، والتي تتطلع بشكل ملح إلى ركوب قاطرة التنمية .

كما أن ظاهرة الهجرة تعبر بشكل أساسي عن الفوارق الاقتصادية والديمغرافية التي تميز المجموعتين الأوروبية والإفريقية ، وبالتالي، فإن اتخاذ إجراءات ملموسة، وعملية ، مبنية على برامج متكاملة، وحدها الكفيلة بإعطاء الأمل من أجل حياة أفضل ، والإسهام تدريجيا في التنمية المحلية للشعوب الإفريقية الشقيقة ، وكذا تمكينها من العيش في بلدانها عيشة يطبعها الاستقرار والكرامة والرفاهية المشتركة والأمن الشامل .

ولهذا، فإنه من الأنسب أن نضع شبابنا من البداية في صدارة استراتيجيتنا وعملنا، باعتباره محركا للتنمية، وموردا يوفر القدرات والكفاءات في إفريقيا الحاضر والمستقبل. ومن أجل ذلك فإن الاستثمار في الرأسمال البشري الإفريقي يبقى ضرورة أولوية في تدبيرنا لظاهرة الهجرة.

وقد التزم المغرب بجعل تعاونه مع أشقائه الأفارقة نموذجا لعلاقات شراكة جنوب- جنوب حقيقية. بالفعل ن فقد تمكن المغرب من خلال تبادل الخبرات من الإسهام في مسار تنمية الأشقاء الأفارقة ، موليا أهمية خاصة لقطاعات ذات الأولوية بالنسبة للتنمية المستدامة كالزراعة والتعليم والصحة وتكوين الأطر.

والمغرب على استعداد للانخراط بشكل أكبر في نهج التعاون مع إخوانه الأفارقة ، إذ يجدر بنا تخطي الصعاب التي تعترض طريق تعاوننا في إطار روح من الأخوة الصادقة والفعالة .

إننا كأفارقة ، نحمل على عاتقنا مسؤولية تحديد الأولويات ومناهج بنائنا الاجتماعي والاقتصادي والعمل بروية مشتركة ، من شأنها أن تمكننا من العمل بانسجام تام مع أصدقائنا الأوروبيين .

إن كلا من إفريقيا وأوروبا مطالبتان بتكثيف جهودهما لمواجهة الرهانات الأساسية للتنمية البشرية، والاقتصادية والاجتماعية في القارة الإفريقية . ومن هذا المنطلق ، يدعو المغرب إلى التزام أقوى من قبل الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي من أجل الإسراع بتفعيل الالتزامات المتخذة تجاه القارة الإفريقية ، طبقا لأهداف الألفية للتنمية .

وبحكم ترابط إشكالية الهجرة بمتطلبات التنمية، فإن مؤتمرا مطالب بتقديم تصورات شاملة وطموحة ومستدامة لمسألة تدبير تدفق الهجرة. ومن هذا المنظور، فإنه من الضروري توظيف طاقات الهجرة الشرعية كعامل للتنمية، والتحديث، في دول المصدر والاستقبال .

وكما نعلم جميعا، فإن المهاجر يعتبر فاعلا رئيسيا في التحول الاجتماعي في بلده الأصلي. فعلى المستوى الماكرواقتصادي، يلاحظ أن التحويلات والمذخرات المالية للمهاجرين تفوق بكثير الموارد المخصصة لبرامج المساعدات الخارجية من أجل التنمية ، إضافة إلى أن المشاريع التي ينجزها المهاجرون في بلدانهم الأصلية تستجيب بشكل فعلي للمتطلبات والحاجيات المحلية .

وفي هذا السياق، فإن التحدي القائم يتجلى في كيفية توظيف هذه الامكانيات المالية والمعرفية في تنمية البلدان الأصلية. و من ثم فإنه غني عن التذكير بمساهمة المهاجرين في تنمية و رفاهية دول الاستقبال، مما يجعل مساهمتهم هذه عنصرا حاسما في تطور مجتمعاتها و تأمين توازاناتها الديمغرافية و الاجتماعية وإثراء تنوعها وتعدديتها الثقافية. تعتبر الهجرة الدولية القاعدة التي يبنى عليها حوار الثقافات والحضارات ومستقبل البشرية جمعاء .

واعتبارا لذلك ، فإن المملكة المغربية ترجح أن يتبنى مؤتمرنا مقاربة إيجابية وأكثر ديناميكية للهجرة، تتميز بالانفتاح والتشاور، وتسعى إلى إقرار معادلة مثالية بين المتطلبات الإفريقية والأوروبية في مجال الشغل، خاصة من خلال الاستخدام الأمثل لطاقات الهجرة الطويلة الأمد، والموسمية، والمؤقتة.

كما تدعو بلادي إلى الحفاظ على كرامة وحقوق المواطنين الأفارقة في المهجر وضمان تعدديتهم الحضارية والثقافية والدينية. فالواقع والتجربة تدل على أن كل هجرة ناجحة ومفيدة سواء بالنسبة لدول الاستقبال أو لدول المصدر، تتطلب نهج سياسة إدماجية فاعلة للمهاجر على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

وبهذا الخصوص ، فإن عامل هجرة الأدمغة التي تستنزف كل سنة جزءا مهما من قدرة وحيوية الدول الإفريقية يعتبر عنصرا مهما في تطوير شراكة صادقة وحقيقية بين إفريقيا وأوروبا ، لذلك أصبح من الضروري القيام في القريب العاجل بمبادرات خلاقة، خاصة في مجالات التعليم، والبحث العلمي، والتنمية من أجل استعادة الدول الإفريقية من هذه الطاقات التي هي في أمس الحاجة إليها اليوم.

من جانب آخر، فإن المجموعة الدولية مطالبة بإعداد استراتيجية مشتركة لمكافحة تجار الأحلام، عديمي الذمة، باستخفاف لحقوق وكرامة المهاجر،والذين جعلوا من فقدان الأمل عند شبابنا وتردي وضعيتهم تجارة مربحة.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن المغرب، بحكم موقعه الجغرافي سجل في الآونة الأخيرة تدفقا غير مسبوق للمهاجرين القادمين من الجنوب والمتوجهين نحو القارة الأوروبية المغلقة بإحكام. و رغم الإكراهات المختلفة لهذا التدفق، فإن المغرب لم يذخر جهدا في معالجة هذه الظاهرة في حدود إمكانيته الوطنية.

وإدراكا من المملكة المغربية لضرورة العمل على التسيير العقلاني لظاهرة الهجرة ن ومشيا على نهج التوجيهات الملكية السامية ، قامت الحكومة باتخاذ عدة تدابير تشريعية موجهة نحو تعزيز الترسانة القانونية لمحاربة شبكات الاتجار في البشر ، والتطبيق الصارم للقوانين المعمول بها في هذه الحالات .

إن تطابق وجهات النظر القائمة اليوم بين الدول المصدرة، ودول العبور، ودول الاستقبال يشكل قاعدة لشراكتنا، التي أراد القدر بحكم انتماؤنا الجغرافي أن نتقاسم جميعا فيها المسؤوليات. إننا نملك كل المقومات والأدوات اللازمة للنهوض بالمهام التي تنتظرنا ولتحويل آمالنا وطموحاتنا إلى تنمية تعود بالنفع على مجتمعاتنا.

زملائي الأعزاء،
حضرات السيدات والسادة ،

تلك هي التحديات التي يتوجب علينا مواجهتها بعزم وتصميم ونجاعة. ومن هذا المنظور، جاء المؤتمر الوزاري الأورو – إفريقي حول الهجرة والتنمية كمحطة أولى و هامة تدشن للتحرك في دينامية جديدة وروية واقعية ومسؤولية مشتركة.

ومن أجل ذلك ، فإننا مطالبون بتبني خطة عمل توافقية ومتوازنة وعملية وجريئة تكون في مستوى الانشغالات الكبرى والطموحات التي تتطلع إليها بلداننا في إطار روح التضامن الخلاق والمسؤولية المشتركة.

كما أكد جلالة الملك محمد السادس في خطابه العام الماضي بمناسبة الذكرى الثلاثين للمسيرة الخضراء أنه "مهما كانت المصاعب الظرفية، فإنها لن تنال من عزم المغرب الراسخ، لرفع هذا التحدي، في احترام لحقوق المهاجرين وكرامتهم، مغاربة كانوا أو أجانب. وبذلك يؤكد المغرب أنه يظل في مستوى ما يطرحه موقعه الجغرافي، ونظامه الديمقراطي، ورصيده الحضاري، من انفتاح وتواصل وتضامن وإخاء". انتهى كلام جلالة الملك.